عنه الى البيان او التعيين وعليه البداءة بهما وهي
وتعقبهما في الحال ويقع الطلاق باللفظ وقيل ان لم
يعين فعند التعيين والوطي ليس بيانا فلا تعيينا
وقيل تعيين ولو قال مشيرا الى واحدة هذه المطلقة
فبيان او اردت هذه وهذه بل هذه حكم بطلاقهما
ولو ماتتا او احداهما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبته
لبيان الارث ولو مات قال الطاهر قبول بيان
وارثه لا تعيينه ولو قال ان كان الطائر غرابا فامرأتي
طالق والا فعبدي حر وجهل منع منهما الى البيان
فان مات لم يقبل الوارث على المذهب بل يقرع بين
العبد والمرأة فان قرع عتق او قرعت لم تطلق

فصل

الطلاق سني وبدعي وهو ضربان طلاق في حيض ممسوسة وقيل
البدعي وهو ضربان طلاق في حيض ممسوسة وقيل
لم يحرم ويجوز خلعها فيه لا اختي في الاصح ولو قال

ان

انت طالق مع آخر حيضة فسني في الاصح او مع آخر
طهر لم يطأها فيه فبدعي على المذهب وطلاق في طهر
وطئ فيه من قد تحبل ولم يظهر حمل فلو وطئ حائضا
وطهرت فطلقها فبدعي في الاصح ويحل خلعها
وطلاق من ظهر حملها ومن طلق بدعيا بين له
الرجعة ثم ان شاء طلق بعد طهر ولو قال لحائض انت
طالق البدعة وقع في الحال او للسنة فحين تطهر
او لمن في طهر لم تمس فيه وقع في الحال ولو قال انت طالق للسنة
وقع في الحال وان مست فحين تطهر بعد حيض او للبدعة
فعي الحال ان مست فيه والا فحين تحيض ولو قال
انت طالق طلقة حسنة او احسن الطلاق او اجمله
فلسنة او طلقة قبيحة او اقبح الطلاق او افحشه
فللبدعة او سنية بدعية او حسنة قبيحة وقع في
الحال ولا يجوز جمع الطلقات ولو قال انت طالق ثلاثا